

Justice for Darfur



بتاريخ 25 ابريل 2008

أصحاب السعادة،

تحية طيبة وبعد ...

قبل عام واحد بالضبط، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة) مذكريتي توقيف ضد أحمد هارون وعلي قُشيب بسبب دورهما المزعوم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في دارفور. وفي ذكرى إصدارهما الأولى، نكتب إليكم لنهيب بكم كيما تضغطوا على مجلس الأمن ليتخذ خطوات مباشرة من أجل ضمان التوقيف السريع لهذين المشتبه فيهما وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكما تعلمون جيداً، فقد تحرك مجلس الأمن قبل ثلاث سنوات من أجل ضمان الاقتصاص من مرتكبي الجرائم المروعة في دارفور عندما قرر أن يحيل أولى القضايا في تاريخه إلى المحكمة الجنائية الدولية. بيد أن هذه الخطوة سوف تتعرض للتقويض إذا ما فشل مجلس الأمن في التصدي لتحدي الحكومة السودانية المستمر والصارخ للمحكمة.

ففي 31 مارس/آذار 2005، يوم إحالة المجلس الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1593، فرض المجلس على السودان واجباً قانونياً مُلزماً بالتعاون مع المحكمة. وفي 27 أبريل/نيسان 2007، أصدرت غرفة ما قبل المحاكمة في المحكمة مذكريتي توقيف بحق رجلين، هما أحمد هارون وعلي قُشيب، موجهة إليهما تهماً بوحدة وخمسين واقعة اتهام بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لدورهما القيادي في سلسلة من الهجمات ضد المدنيين في غرب دارفور في 2003 و2004. وتضمنت التهم القيام بأعمال قتل واضطهاد وتعذيب واغتصاب وتهجير قسري.

ومنذ صدور قرار الإحالة، رفضت حكومة السودان على نحو متكرر التعاون مع المحكمة. وخلال العام التالي على صدور مذكريتي التوقيف، لم ترفض السلطات السودانية فحسب تسليم المشتبه فيهما، وإنما عمدت إلى تسليم أحدهما مزيداً من المسؤوليات العامة، كما أفرجت عن الآخر من السجن. حيث جرت ترقية أحمد هارون ليصبح وزيراً للدولة للشؤون الإنسانية ولتتضمن مسؤولياته الإشراف على رفاه ضحايا جرائمه أنفسهم، وهو الآن حلقة وصل مهمة مع قوة حفظ السلام المهين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، المسؤولة عن حماية هؤلاء. وفي سبتمبر/أيلول 2007، عُيّن في عضوية لجنة تتولى سماع الشكاوى المقدمة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007، أعلن وزير الشؤون الخارجية السوداني أنه قد أفرج عن علي قُشيب - الذي كان في حجز السلطات السودانية بتهم أخرى في وقت صدور مذكريتي التوقيف - بزعم عدم توافر الأدلة.

وعندما قدّم مدعي عام المحكمة إيجازه الأخير لمجلس الأمن في ديسمبر/كانون الأول 2007، أوضح على نحو جلي امتناع الخرطوم الكامل والثابت عن التعاون مع المحكمة. ورداً على ذلك، أصدرت كل دولة من الدول العشر الأطراف في المحكمة

العدالة لدارفور

<http://www.justice4darfur.org>

info@justice4darfur.org

التي كانت تتمتع بعضوية مجلس الأمن آنذاك بيان إدانة شديد اللهجة، ولكن المجلس ككل لم يُوفق إلى إتباع ذلك بأية تدابير حقيقية لإسناد عمل المدعي العام. ومن المقرر أن يتقدم المدعي العام بتقرير جديد في يونيو/حزيران 2008. وأنداك، ينبغي على مجلس الأمن ضمان أن لا تتمكن حكومة السودان بعد ذلك من مواصلة عرقلة سير العدالة وتثبيط إرادة المجلس دون تحمل التبعات.

إن حملة "العدالة لدارفور"، التي تضم مجموعة من منظمات حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، قد تداعت اليوم لدعوة مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي بأسره لضمان توقيف هذين المشتبه فيهما على وجه السرعة وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونحث بدورنا مجلس الأمن على الوفاء بوعدده في نهاية الأمر بتوفير العدالة لضحايا دارفور. ولهذا الغرض، ينبغي على المجلس القيام بما يلي:

- إصدار قرار بمناسبة تقديم المدعي العام إنجازاً إلى المجلس في يونيو/حزيران يعيد فيه إلى الأذهان أن على السودان واجباً قانونياً في التعاون مع المحكمة بموجب القرار 1593، ويطلب منه توقيف أحمد هارون وعلي قشيب فوراً وتسليمهما إلى المحكمة؛
- ضمان مجلس الأمن أن يكون التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بين البنود المهمة المدرجة على جدول أعماله عندما يقوم بزيارته التالية للسودان، وتوجيه دعوات علنية وواضحة إلى الحكومة السودانية كيما تتعاون مع المحكمة.

لقد قام مجلس الأمن بخطوة تاريخية قبل ثلاث سنوات بإحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهي خطوة أظهرت التزامه بالسعي إلى إرساء السلم والعدالة لضحايا الاعتداءات في الإقليم. وينبغي على المجلس الآن الوفاء بالتزامه ذلك والقيام في نهاية الأمر بوضع حد لعدم أكثر الخروم المستمر والصارخ بالمحكمة وبمجلس الأمن وبالضحايا أنفسهم.

وتقبلوا منا أطيب التحيات والتقدير،،،

حملة "العدالة لدارفور":

خاطر قايايل، الأمين العام، اتحاد دارفور - المملكة المتحدة

حسن جرييف، رئيس، اعداد المجتمع - كينيا

تارا تافيندر، المدير التنفيذي، انقاذ دارفور كندا

جاكي مامو، مدير، تجمع طوارئ دارفور

ويليام باس، التحالف من اجل الحكمه الجنائيه الدولية

عبدالله عبد العزيز، سكرتير العام، الجمعية البحرانية لحقوق الإنسان

تيلمان زولخ، رئيس، الجمعية الدولية للدفاع عن الشعوب المهدده

آن سيسل أنطونيو، مديرة، الحركة المسيحية لألغاء التعذيب - فرنسا

العدالة لدارفور

<http://www.justice4darfur.org>

info@justice4darfur.org

أديتوكانبو موموني، مدير تنفيذي ، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية و مشروع المساءلة
بتسي أبل، مدير برتامج جرائم ضد الأنسانية، حقوق الانسان أولا
جيري كوبال، عضو، رابطة حقوق الانسان – جمهورية التشيك
د. جيمس سميس، مدير تنفيذي، رعايه الثقة
كارولين وجتيلاك، مدير، الشبكة الطلابية من أجل المحكمة الجنائية الدولية في المملكة المتحدة
لويس رولاند جوسلين ، مدير، شن السلام
يوني ليفيتان، مدير تنفيذي، طلاب يتخذون موقف الآن: دارفور – كندا
سوهاير بالحسن، رئيس الفيدرالية الدولية لروابط حقوق الأنسان
ديسماس نكوندا، رئيس مشارك، دارفور كونسورتيوم
هيلل نوير، مدير تنفيذي، مرصد الامم المتحدة
كرم صابر، مدير تنفيذي، مركز الارض لحقوق الانسان
نبيل رجب، نائب مدير ، مركز البحرين لحقوق الانسان
لجوبومير ميكيك، رئيس ، مركز السلام والمشورة القانونية والمساعدة النفسية
ناصر أمين، مدير عام ، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحامة
معتز الفجيري، المدير التنفيذي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان
أوبي نونكو، مدير تنفيذي، مركز تنمية الموارد المدنية و الوثائق – نيجيريا
فاروق باجامب ، مدير، منتدى المنظمات غير الحكوميه بمقاطعة كالانجالا
ويندي براون، كبير مديرين القانون الدولي، السياسة و الحملات منظمة العفو الدولية
د كريس باروتي عضو مؤسس، منظمة الوثائق والبحوث القانونية الافريقيه
ايزوبل رينيزولي، منسق برنامج، المنظمه السودانية لمناهضة التعذيب
ريشارد ديكار، مدير برنامج العدل الدولي، هيومان رايتس ووتش

العدالة لدارفور

<http://www.justice4darfur.org>
info@justice4darfur.org